

المصالح الفرنسية في الاسكندرية خلال العصر العثماني

د. سليمان محمد حسين

كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ

تعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية التي كانت لها علاقات متميزة مع مصر ، ولم تكن هذه العلاقة سوى صدى لعلاقاتها القوية بالدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر . وقد تمثلت هذه العلاقة في عدد من المعاهدات والاتفاقيات التي أرست دعائم الصداقة بين الطرفين ورسمت في الوقت ذاته اطر وملامح العلاقة التي استمرت لعدة عقود ، ولم يؤثر عليها سوى قيام فرنسا بحملتها على مصر في أواخر القرن الثامن عشر .

وليس أدل على ذلك من أن فرنسا كانت من أوائل الدول الأوروبية بعد البندقية التي حصلت على إمتيازات تجارية في مصر في الفترات السابقة على دخول العثمانيين مصر حيث عقدت عدة معاهدات بين فرنسا والدولة العثمانية أولها معاهدة ١٥١٧ وهي تجديدا لمعاهدة سنة ١٥٠٧ بين الفرنسيين والدولة المملوكية ، وقد ارتكزت هذه المعاهدة على منح حرية التجارة والعبادة للفرنسيين وحقهم في تجديد كنائسهم وتحديد حقوق القناصل ، وجددت هذه المعاهدة في عام ١٥٢٨ (١) ثم عقدت بعد ذلك معاهدة ١٥٣٥ بين الملك فرانسوا الأول والسلطان العثماني سليمان القانوني والتي يعتبرها كثير من المؤرخين بأنها كانت بمثابة حجر الزاوية لما تلاها من معاهدات بين الطرفين . (٢) .

وقد تضمنت هذه المعاهدة سبعة عشر بندا ، ويشكل عام لا تختلف هذه المعاهدة في محتواها عما سبقها من معاهدات ولم تجدد إلا في عام ١٥٦٩ ويرجع ذلك الى أن اهتمام الملك الفرنسي في تلك الآونة كان سياسيا وليس تجاريا بمعنى أنه حرص على التحالف العسكري مع العثمانيين ضد النمسا أكثر من اهتمامه بتحسين الوضع التجاري لفرنسا في بلاد الليفانت (٣)

وتم تجديد نتيجة لشكوى التجار الفرنسيين بالإسكندرية من الاستيلاء على بضائعهم ومصادرة أملاكهم فرأت فرنسا أن تجدد معاهدات إمتيازاتها مع الدولة العثمانية لصالح تجارتها ورعاياها بالشرق (٤) .

كما جددت هذه المعاهدة مرة أخرى ١٥٨١ وتضمنت ثلاثة بنود إضافية تميز فرنسا عن غيرها من الدول الأوروبية . ناهيك عن ذلك فقد حرص الفرنسيون على إحياء طريق مصر البري لمواجهة المنافسة التجارية لانجلترا كل ذلك حفز ملك فرنسا هنري الأكبر على تجديد الامتيازات مع الدولة العثمانية لما عرف بامتياز ١٦٠٤ الذي كان يتألف من اثنين وأربعين مادة وقد أحاطت هذه المعاهدة بمعظم مشاكل التجار الفرنسيين في القاهرة والإسكندرية ونظمت أحوالهم السياسية بشكل عام في الشرق لمدة نصف قرن . (٥)

وفي عام ١٦٧٣ نجحت فرنسا في مساعيها لدى الدولة العثمانية بعد فترة من التوتر اعترت العلاقة بين الطرفين في تجديد معاهدة تجارية تضمنت ثلاثة وخمسون مادة ، وهي أشمل وأعم من المعاهدة السابقة وأهم ما جاء فيها من بنود هو تخفيض الرسوم الجمركية في الإسكندرية وغيرها من الموانئ . (٦) .

وفي عام ١٧٤٠ عقدت معاهدة جديدة بين السلطان العثماني محمود الأول والملك لويس الخامس عشر وحصلت فرنسا على هذه المعاهدة بسبب تعاضدها للدولة العثمانية

أديا عام ١٧٣٩ عندما اعتدى عليها الروس والنمساويون ، وأهميتها ترجع إلى أنها نصت صراحة على أن تظل نصوصها نافذة المفعول بدون الحاجة لتجديدها من أي سلطان كما كان يحدث من قبل وبذلك ظلت بدون تجديد لمدة ما يقرب من قرن ، وتتكون هذه المعاهدة من خمسة وثمانون مادة (٧).

هذا فيما يتعلق بالمعاهدات التي عقدتها فرنسا مع الدولة العثمانية مباشرة حيث تغيرت الأوضاع في القرن الثامن عشر وأصبح البكوات المماليك بعد تزايد نفوذهم في مصر وهيمتهم على مقاليد الأمور في عقد المعاهدات مع الدول الأوربية التي أدركت من جانبها تطور هذه الأوضاع السياسية في مصر فلجأوا إلى المماليك بهدف تنشيط تجارتهم عبر طريق البحر الأحمر التجاري إذ استطاعت فرنسا الحصول في الربع الأخير من القرن الثامن عشر على ثلاث معاهدات خاصة بتنظيم تجارتها في مصر ، وكان ذلك في أوائل سنة ١٧٨٥ بوساطة ومجهودات القنصل الفرنسي مجالون مع مراد بيك الذي كان يشغل منصب شيخ البلد في مصر الذي يعتبر كبير الأمراء وأصبح أكثر أهمية من الباشا العثماني وببده السلطة الفعلية في البلاد (٨).

كما عقدت معاهده مع يوسف كساب ملتزم الجمارك الذي كان يشرف على جمرك الإسكندرية وغيرها من الجمارك (٩) وتعهدت فيها السلطات المصرية بعدم زيادة الجمارك على التجار الفرنسيين في الإسكندرية وكذلك حمايتهم من هجمات الأعراب عند مرورهم بالطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس (١٠) وفي داخل الإسكندرية كان التجار الفرنسيون ينتظمون شأن غيرهم من أفراد الجاليات الأوربية الأخرى في جماعات تحت رعاية شركاتهم الوطنية المرخصة يعملون في ظلها تحت إشراف وحماية قناصلهم حيث تبنت مرسيليا حماية تجارة الشرق . وفقا للتعليمات التي تتلقاها من ملك فرنسا ولم يكن أي تاجر فرنسي يستطيع أن يتاجر في الإسكندرية أو غيرها إلا من خلال عضويته بغرفة مرسيليا (١١).

ومن الواضح إذا أن تجار فرنسا في الإسكندرية كانوا يخضعون مثل غيرهم من الفرنسيين للقرارات التجارية التي تصدر من غرفة مرسيليا التي كان لها حق تعيين القناصل وصرف رواتبهم ، وتصدر التراخيص لهم بإنشاء بيوتهم التجارية وتلقى شكاويهم وتحقق فيها وتصدر القرارات بشأنها ولا يستطيع التجار الفرنسيون التنقل من الإسكندرية إلى غيرها من المدن إلا بتصريح من غرفة مرسيليا (١٢).

وفي واقع الأمر أن تعيين فرنسا قناصل لها بالإسكندرية كان أمر له أهميته لإدارة حركتها التجارية وقد سبقها في ذلك كل من جنوة والبندقية وفلورنسا . (١٣).

وكان القناصل الفرنسيون يعينون من بين أبناء الأسر الكبيرة في مرسيليا أو من بين رجال ملك فرنسا المخلصين (١٤) ومما يدل على احتكار بعض الأسر الفرنسية لهذه المهام الوظيفية أن قنصل فرنسا في مصر من (١٧١١ - ١٧٢٢م) كان ابنه مستشار بالقنصلية في القاهرة ، وولده الثاني بعده عمل فترة باستنبول عين مترجما بالقاهرة ، كما كان أخيه نائبا للقنصل الفرنسي بالإسكندرية (١٥).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكندرية كانت تستمد أهميتها التجارية لدى الدول الأوربية ومن بينها فرنسا خلال العصر العثماني من مكانتها في الفترات التاريخية السابقة على هذا العصر. ففي هذا الميناء الهام كان يقيم قناصل الدولة الأوربية ، ثم انتقل

هؤلاء القناصل في العصر العثماني إلى القاهرة وتركوا نوابا لهم في الإسكندرية نظرا لمكانتها التاريخية ودورها في الحركة التجارية (١٦).

وكانت إقامة نائب القنصل الفرنسي في الإسكندرية بشكل دائم بخلاف نواب القناصل في مينائي رشيد ودمياط حيث كانت إقامتهم غير دائمة ووفقا لظروف معينة في فترات معينة حيث استلزمت تجارة الأرز وجود نائب للقنصل الفرنسي في دمياط (١٧). وقد استلزم عمل نائب القنصل الفرنسي في الإسكندرية وجود بعض التراجمة الفرنسيين لمساعدته في إدارة أعماله وإتمام الصفقات التجارية (١٨).

وبالنسبة لإيرادات نائب القنصل الفرنسي الذي كان يرعى مصالح الفرنسيين في الإسكندرية فتتمثل في النسبة المقررة له من النسبة الأساسية التي يحصلها القنصل الفرنسي العام بالقاهرة من التجار الفرنسيين وقدرها ٢% من قيمة البضائع الواردة إلى مصر من فرنسا . وقد ذكر كلمنت أن هذه النسبة زادت في أواخر القرن الثامن عشر إلى ٢,٢٥% وهو ما سمي برسم القنصلية . (١٩) .

كما تقرر إعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء الإقليمي ، وقصر خضوعهم للقضاء الفرنسي في القضايا المدنية والجنائية ، وتتم المحاكمات في دور القنصليات (٢٠)

والى جانب نائب القنصل ، كان يوجد بالإسكندرية عدد من التراجمة الفرنسيين الذين يساعدونه في تسيير عقد الصفقات مع التجار السكندريين وبقية المصالح الأخرى . التي كانت تستدعي مثوله أمام المحكمة كجزء من إتمام الصفقات . (٢١)

ويتحمل رواتب التراجمة وغيرهم من موظفي القنصلية الهيئات والشركات المعنية كشركة لليفانت وغرفة التجارة . (٢٢) والى جانب إيرادات القناصل ونوابهم بالإسكندرية وغيرها من الموانئ الهامة كان مسموحا لهم بمزاولة التجارة وتأسيس الشركات التجارية الكبرى . وساعدهم على تحقيق مكاسب تجارية أن الغالبية العظمى منهم كانوا في الأصل من أعيان التجار (٢٣).

وبالنسبة لأعداد الفرنسيين في الإسكندرية فهو غير معروف لنا وأن كانت الدكتوراه زينب الغنام قد ذكرت أن أعدادهم في القاهرة كان اثنان وثلاثون شخصا . (٢٤) وربما كان عددهم بالإسكندرية أقل من ذلك .

وعلى أية حال فقد كان التجار الفرنسيون يعيشون مع أقرانهم من بني جلدتهم في القاهرة في مساكن خصصت لهم عرفت بالفنادق وإن كانت سجلات المحاكم الشرعية بالإسكندرية وصفتها بأنها وكالات حيث جاء بالنص صراحة (وكالة الفرنسيين المخصصة لسكن التجار) . (٢٥) حيث درجت مصادر العصر العثماني على الخلط بين الفندق والوكالة والخان وغيرها من المنشآت المعمارية التي يقيم بها التجار الأجانب من الفرنسيين وغيرهم .

وقد ذكرت الرحالة الفرنسيون أن الجالية الفرنسية في الإسكندرية كانت تعيش في خان خاص بها يغلق عليها ليلا ويسلم المفتاح للأغا، ويدفع التاجر الفرنسي ستة قروش مقابل إقامته في الخان ولا يسمح للتجار بالخروج يوم الجمعة وقت الصلاة ويشبه الخان الفرنسي من الداخل الدير . (٢٦)

ويبدو أن الحركة التجارية للفرنسيين في القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن الكبرى قد اشتدت وأصبحت لفرنسا دور هام في المنطقة في منتصف القرن السابع والدليل على ذلك أنه بعد تقلص نفوذ هولنده وتقلص نفوذ شركة الهند الشرقية التي أسستها ١٦٢١م لجأ تجارها الى ممارسة نشاطهم تحت الحماية الفرنسية بعد ذلك . (٢٧) على أن هذه المكانة للفرنسيين ما لبثت أن تدهورت بعد أن أصبحت مقاليد السياسة والحكم في مصر بيد البكوات المماليك بعد غياب شخصية الباشا العثماني أو في فترة انفصال مصر عن الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ذلك أن هذه الفترة شهدت نزاعا بين الفرق العسكرية مما أدى إلى وجود أثار سلبية على التجار الفرنسيين وتسبب ذلك في توقف تفريغ البضائع من السفن في ميناء الإسكندرية . (٢٨) . ويذكر المؤرخون أن التجار الفرنسيين كانوا يحاولون كسب ود على بيك الكبير خوفا من البطش بهم وذلك بإعطائه القروض الميسره ، ودفع ما عليهم من ضرائب دون مماطله (٢٩) . وليس أدل على مبالغة المؤرخين الفرنسيين لشخصية على بيك من وصف روبير سوليه له بأنه (شخصية مرعبة) (٣٠) . ومع تزايد الاضرابات السياسية بالقاهرة انسحبت الجالية الفرنسية إلى الإسكندرية في عام ١٧٧٧ لتكون على استعداد في أي وقت تشعر فيه بالخطر باستقلال سفينة فرنسية من ميناء الإسكندرية . (٣١) .

وقد استمرت المضايقات للجالية الفرنسية في القاهرة والإسكندرية وبقية المدن الأخرى في فترة حكم مراد بيك وإبراهيم بيك مما اثر سلبا على النشاط التجاري الفرنسي . (٣٢) وهذا هو السبب من وجهة نظر كثير من المؤرخين في قيام الحملة الفرنسية على مصر لتأديب المماليك (٣٣) . وهو الأمر إلي جهر به نابليون في المنشور الذي وزعه على الشعب المصري لامتناس غضبه .

ولمزيد من إلقاء الضوء على هذا الموضوع يمكن القول أن الفرنسيين كانوا يتعرضون لغرامات جسيمة داخل جمرك الإسكندرية ، فيذكر جبرار أن نسبة ما يدفع من السلع الفرنسية في الإسكندرية لحين وصولها الى القاهرة تراوحت بين ١٠ إلى ١٥% رسوم جمركية ومصاريف نقل وسمسرة . (٣٤) . بينما يذكر استيف في الجدول الذي أعده عن الرسوم الجمركية على البضائع الفرنسية في الإسكندرية تراوح بين ٣% : ٥% . (٣٥) .

ويرى البعض أن حصيلة الرسوم الجمركية في الإسكندرية ورشيد ودمياط مثلت شطرا كبيرا من الموارد المالية لمقاطعات الالتزام فيها . وبالنسبة لدخل جمرك الإسكندرية على وجه التحديد فقد أطلقت الوثائق عليه اسم (معشرات المراكب) والمقصود به العشور أي الجمارك المتحصلة على صادر ووارد هذا الميناء . (٣٦) .

بيد أن ارتفاع نسبة الرسوم الجمركية على الفرنسيين في الإسكندرية وما صاحب ذلك من مضايقات للتجار الفرنسيين تمثلت فيما فرضه باشوات مصر من غرامات على السلع بكميات كبيرة وعدم الإفراج عنها إلا بعد سداد الغرامات المفروضة عليها . وفي أواخر القرن الثامن عشر أصبح موظفو الجمارك يأخذون السلع بكميات كبيرة بالتقسيم من الفرنسيين والتي لا يسدد ثمنها غالبا ، كما خسرت الجالية الفرنسية

بسبب مقتل على بيك الكبير وما ترتب عليه من اضطرابات ما قيمته عشرة آلاف قطعة من الأقمشة . (٣٧) .

ومع هروب مراد بين وإبراهيم بيك أمام حملة حسن بيك قبطان خسر الفرنسيون وفقا لتقرير القنصل مجالون الذي أرسله لحكومته من ١٢٠٠ - ١٥٠٠ دينار قيمة أقمشة مما دفعه إلى القول بأن حملة حسن باشا قبطان قضت على الحالة الاقتصادية للتجار الفرنسيين (٣٨)

وقد نتج عن ذلك هروب عدد من تجار الفرنسيين من القاهرة والإسكندرية إلى بلادهم . كما تسببت هذه الأحداث السياسية والعسكرية في انتقال القنصلية الفرنسية من القاهرة إلى الإسكندرية عام ١٧٧٧م كما سبقت الإشارة . (٣٩) .

وفي سياق الحديث عن تدهور أوضاع الجالية الفرنسية في الإسكندرية يمكننا القول بأن أحوال التجار الفرنسيين تأثرت أيضا بالحروب الخارجية مثل حرب السنوات السبع من ذلك أن القراصنة الإنجليز استولوا في عام ١٧٧٩ على سفينة فرنسية متجهة من الإسكندرية إلى إحدى الدول الأوربية ، وأخرى تضم ٤٠٠ حاج فرنسي إلى بيت المقدس . وابتداء من عام ١٧٨٠ تم البدء في حماية هذه السفن من الأخطار التي تتعرض لها وذلك بمراقبة إحدى السفن الحربية الفرنسية للسفن التجارية المتجهة إلى الإسكندرية . (٤٠) .

ناهيك عن ذلك فقد تعرض التجار الفرنسيون في الإسكندرية للمنافسة الشديدة من التجار الإنجليز والهولنديين والبنادقة وخاصة فيما يتعلق بتجارة الجوخ والأقمشة مما اضر بالأقمشة الفرنسية ضررا بالغا . (٤١)

ومما لا شك فيه أن المصالح الفرنسية في الإسكندرية قد تضررت إلى حد كبير من جراء حالة الاضطراب التي كانت تشهدها مصر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، وما صاحب ذلك من قدوم الحملة الفرنسية على مصر ، وتقطيع صلات الود بين فرنسا والدولة العثمانية من جهة ، والقوى السياسية في مصر آنذاك من جهة أخرى .

غير أن هذه المصالح لم تلبث أن انتعشت مرة أخرى بعد تولى محمد على حكم مصر ، وتشجيعه للدول الأوربية ومن بينها فرنسا على الاتجار مع مصر ، وبذلك عادت روح النشاط التجاري إلى الإسكندرية مرة أخرى .

ويتضح ذلك من خلال مراسلات قناصل فرنسا في مصر والتي أفادت بوصول ثلاث سفن فرنسية من مرسيليا إلى الإسكندرية في ٢ يناير ١٨٠٩م وكانت هذه السفن محملة بالأقمشة الجوخ وعند عودتها حملت بالنظرون والصمغ العربي (٤٢) . وفي ٢٥ أكتوبر ١٨١٠ وردت من مرسيليا عدة سفن فرنسية أخرى إلى الإسكندرية . (٤٣) .

الواردات والصادرات

أولا : الواردات :

لعبت الجالية الفرنسية في الإسكندرية دورا هاما في نقل البضائع التي ترد إلى الإسكندرية بواسطة (سفن الجرمه) إلى رشيد ومنها إلى القاهرة . (٤٤) حيث كان يصدر من فرنسا إلى مصر سلع مختلفة تنتجها المصانع الوطنية بالإضافة إلى بضائع متنوعة قادمة من بلاد أجنبية ثم تم تخزينها في مرسيليا وكانت أهم البضائع الفرنسية

تشتمل على أجواخ معروفة باسم لندران درجة أولى وثانية ، واجواخ من سيدان ومونبيلية، ومنسوجات من ليون محلاه بأشكال ذهبية وفضية ، وأغطية رؤوس حمراء تسمى طربوش صنعت في بروفانس وحدايد واسلحة وخمور من مونبيلية وورق تغليف وخزف من ضواحي مرسيليا ومشروبات روحية من أصناف مختلفة ،وصابون وعطور ، ومشروبات وحلوى والماس والحلي الغير مصنعة . (٤٥) .

أما السلع التي جلبت من الخارج بقصد تصديرها الى مصر عن طريق مرسيليا فهي :الأسلحة من ألمانيا وبشكل خاص نصال السيوف ، والرصاص ، والحديد من السويد ، والقصدير والزنك ، والجلود والفراء(٤٦) والقرفة والفلفل والقرمزية(٤٧) والأخشاب والزنجيل والمستكة (المصطكي) . (٤٨) .

ومن بين هذه السلع سألقة الذكر احتلت تارة الجوخ الوارد من فرنسا الى مصر مكانة متميزة ، إذ كانت مصر تستهلك منه في العام الواحد من ١٠٠٠ الى ١١٠٠ باله تضم كل باله ١٢ قطعة ، تشتمل في مجموعها على مائتي زراع فرنسي ، ويتراوح سعر الزراعة من ١٠-١٤ فرنك . (٤٩) .

ونظرا لأهمية هذه السلع ورواجها في مصر فقد دخل التجار الفرنسيون في منافسة مع التجار الإنجليز والتجار البنادقة ، وكان التفوق في صالح تجار فرنسا منذ أواخر القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر ، وقد شجع هذا على تزايد التجار الفرنسيين الذين يمارسون الاتجار في هذه السلعة . فقد كان هناك ١٢ تاجرا فرنسيا مقابل ٥ من الإنجليز ، و ٤ من البنادقة .. (٥٠) ونظرا لتمييز الأقمشة الفرنسية عن سائر أنواع الأقمشة الأخرى لتناسق ألوانها ورخوها ورخص ثمنها فقد أقيمت عليها الأوساط الشعبية كما استعملت أو استخدمت كملايس للبكوات المماليك وخدمهم (المقصود بخدمهم هم تلاميذهم أي أتباعهم) مما أدى الى انتشار استعمال الجوخ الفرنسي في الأسواق المصرية وقد حقق التجار الفرنسيون أرباحا طائلة من هذه التجارة بعد تفوقهم على منافسيهم وهو ما قدره الرحالة الفرنسي فولتي الذي زار مصر من ١٧٨٣ - ١٧٨٥ ما بين ٣٥% : ٤٠% . (٥١) .

تجارة الورق:

احتل الفرنسيون مكانة كبيرة في هذه التجارة في القرن الثامن عشر . حيث احتكروا تجارة الورق الفرنسي لجودته في السوق المصرية دون منافس ، وكان التجار الفرنسيون يقومون بتسويق الورق على كبار تجار الورق المصريين بسوق القاهرة ويأتي الورق الفرنسي في المرتبة الثانية في صادرات فرنسا لمصر بعد الجوخ وأن كانت تجارته قلت بعد عام ١٧٧٦ . (٥٢) .

تجارة الزيت :

اشتغل الفرنسيون بتجارة الزيت وعدوا من كبار تجار الزيت خلال القرن السادس عشر . ومن أشهر هؤلاء التجار القنصل الفرنسي فيليب فردريك وكان يبيع الزيت بالجملة لكبار التجار بالقاهرة وشملت تجارته مكانة متميزة بين تجار الإسكندرية . (٥٣) .

تجارة المعادن والأحجار الكريمة

كان يوجد نشاط للفرنسيين في هذه التجارة غير أنه لم يحتل نفس المكانة التي احتلتها السلع سألقة الذكر (٥٤) وقد كان الحديد القادم من مرسيليا يشتمل على السكاكين

والمرايا والشمعدانات ، والمقصات والأقفال والأمشاط والدبابيس . وكان يبلغ ثمن كل هذه الأنواع من السلع سنويا من ثلاثين الى خمسين ألف فرنك (٥٥) .
تجارة الأسلحة :

كانت الأسلحة الفرنسية تأتي الى ميناء الإسكندرية وغيره من الموانئ المصرية وهي عبارة عن البنادق والقرايبات والطبنجات والمسدسات المحلاة بالفضة . (٥٦)
تجارة الخزف :

هذه التجارة لم تقم على أسس من المعاملات التجارية بقدر ما كانت تمثل شحنات مجانية خاصة بقباطنة وضباط السفن الذين يفيدون على ميناء الإسكندرية . وكان يجلب منها نحو ٥٠٠ صندوق في العام الواحد / ويبلغ ثمن الصندوق ٢٥ الى ٣٠ فرنكا . (٥٧)
المشروبات الروحية :

كانت هذه المشروبات تأتي من مرسيليا وشأنها شأن الخزف من حيث أنها مجرد سلع بسيطة تنقل مجانا لحساب القباطنة وبحارة السفن ، فكان يصل منها الى الإسكندرية مائتان أو ثلاثمائة صندوق كل عام . فضلا عن ذلك كانت هناك سلع أخرى تنقل مجانا للقباطنة في الإسكندرية مثل الصابون والمشروبات والحلوى أما المجوهرات الواردة من فرنسا فتشمل على ساعات من جنيف وحلقات من باريس ، والماس الخام الذي كان يصنع في مصر وفقا للذوق المصري . (٥٨) .
سلع أخرى :

تشمل التوابل مثل القرنفل والفلفل والمستكة والتي ترسل من فرنسا الى مصر عبر الإسكندرية ، وهذه السلع كانت ترد الى فرنسا أصلا من هولنده التي كان تجارها يستحوذون على هذه التجارة في الجزر الهندية . أما الأخشاب فقد كانت ترد الى الإسكندرية من فرنسا وهي من أجود أنواع الأخشاب التي كانت ترد في الأصل الى فرنسا من البرتغال . (٥٩) .

وتجدر الإشارة هنا الى أنه كان يوجد بمرسيليا مكتب أو أكثر للتفتيش على السلع الواردة الى الإسكندرية ولم تكن هذه المكاتب لتسمح بشحن أي سلعة الا بعد التأكد من جودة نوعها ، وهو ما تأكده بأن تلصق بالبالات أو بالبراميل الخاصة بهذه البضائع علامة مميزة . وهي بمثابة شهادة جودة . وفي الإسكندرية تفحص هذه الشحن من جديد بواسطة قنصل فرنسا وقد كانت السفن الفرنسية تقوم برحلتين سنويا من مرسيليا الى الإسكندرية . أما مصاريف النقل من مرسيليا الى الإسكندرية فكانت تختلف تبعا للظروف ، على الرغم من التعريفة التي وضعتها الغرفة التجارية في مرسيليا . أما المصاريف التي تتحملها السلع الفرنسية ابتداء من إفراغها في الإسكندرية حتى وصولها الى القاهرة ، فتصل من ١٠% الى ١٥% من أصل قيمتها وهذه تشتمل على الرسوم الجمركة ومصاريف النقل والسمسرة . (٦٠)

ثانيا : الصادرات :

كان للجالية الفرنسية في الإسكندرية دورا مهما وفعالا في تنشيط حركة الصادرات من مصر الى فرنسا بحكم درايتهم بطبيعة السلع المصرية ومدى حاجة بلادهم إليها .

ويأتي القمح على رأس هذه الصادرات حيث كان يرسل في مراكب إلى أبي قير الإسكندرية ثم يحمل على السفن التي يشكل قافلة الشرق . وقد بلغت كمية القمح المصدر خلال أحد السنوات ثمانين ألف أردب .

وإلى جانب القمح يصدر في السنة الواحة من الإسكندرية إلى مرسيليا من ثلاثمائة إلى أربعمائة قفص من الزعفران . يزن القفص منها من ٨ : ٩ قناطير وكان أجود أنواع الزعفران الذي يجد تجار فرنسا في الحصول عليه هو النوع الذي يزرع في ضواحي القاهرة (٦١) .

أما ملح النشادر فقد بلغت الكمية التي كان يقوم بها تجار فرنسا بتجميعها مائة قفص يزن القفص منها من ٥ إلى ٦ قناطير ، وتنتج هذا الملح بصفة شبة كاملة مصانع وسط الدلتا .

وتمثل تجارة الخيار شنبر مكانة متميزة في قائمة الصادرات إلى فرنسا وفي ذلك يقول (هايد) (أتيحت الفرصة للتجار الفرنسيين الذين يسافرون إلى الإسكندرية أن يشاهدوا في الحدائق المحيطة بالمدينة أشجارا غريبة يتدلى منها أنواع من القصي أو السيقان . تلك هي الكاسيا فستولا (Cassia Fistula) خيار شنبر ويتميز هذا النوع من النبات بأن بداخله لباب حلو المذاق يستخدم في الأغراض الطبية ، وهذا النوع كان يثير اهتمام كل الرحالة الذين يزورون الإسكندرية ونظرا لأهميته كانت الإدارة العثمانية تحتكر تجارته في القرن السادس عشر (٦٢) ومع بداية القرن السابع عشر كانت تجارة الخيار شنبر قد حذبت عدد من التجار الفرنسيين وكذلك القناصل الفرنسيين . الذين برز بعضهم كأبرز كبار التجار في هذه السلعة مثال ذلك المعلم غبريال بن فرنسيسكو قنصل فرنسا الذي كانت له معاملات كبيرة مع أحد كبار التجار اليهود بالإسكندرية . (٦٣)

كذلك كان تجار فرنسا يجدون في البحث عن الصودا المصرية أو ما كان يسمى برماد الإسكندرية من الموجود بضواحي هذه المدينة ، وهي تنتج عن إحراق بعض النباتات التي تنمو هناك بكثرة على شواطئ الإسكندرية . وقد بلغ ما صدر إلى فرنسا من ١٢-١٥ شحنة تزن الشحنة من ٣-٤ آلاف قنطار . (٦٤) .

أما القطن المغزول في الإسكندرية ورشيد والمحلة الكبرى والقاهرة فكان يحتل أيضا مكانة متميزة من بين الصادرات إلى فرنسا .

كما شكلت تجارة البن دورا مهما لدى تجارة الإسكندرية الذين كانوا يقومون بتصديره إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية التي تنافست مع فرنسا بسبب الاستحواذ على هذه السلعة الهامة وخاصة إنجلترا وهولنده ولاسيما بعد أن بلغت صادرات مصر لفرنسا عبر ميناء الإسكندرية سنويا كميات من البن بلغ سعرها ٢,٧٢٩,٠٠٠ جنية .

أما تجارة الجلود فتحتل مكانة كبيرة في صادرات مصر إلى فرنسا حيث تجمع الجلود بأنواعها في ميناء الإسكندرية وظلت هذه التجارة تحتفظ بمكانتها حتى ظهرت تجارة البن فاحتلت مكانتها نظرا للإقبال الشديد عليها (٦٥) .

كذلك عملت الجالية الفرنسية بالإسكندرية على جلب كميات كبيرة من الأقمشة المصرية بأنواعها الكتانية التي يشار إليها باسم الكتان المنوفي والأسبوطي والشبيني .

فضلا عن ذلك اهتم الفرنسيون المقيمون في الإسكندرية وبقية المدن الأخرى بتجميع عدد من السلع المصرية الأخرى لتصديرها إلى فرنسا عبر ميناء الإسكندرية

ومن هذه السلع النشادر (٦٦) والنظرون ، والصمغ العربي والتمر الهندي وسن الفيل والتير (تراب الذهب) والبخور والكرم والزعفران والسنامكي وغيرها من السلع التي تنتجها مصر أو التي كانت ترد الى أسواقها من بلاد أخرى ثم تعيد تصديرها مرة أخرى إلى فرنسا عبر ميناء الإسكندرية (٦٧) .

وإجمالاً يمكن القول ان وجود الجالية الفرنسية في الإسكندرية كان له أثر كبير في تدعيم وتنشيط المصالح الفرنسية في مصر بشكل عام وفي ميناء الإسكندرية بشكل خاص .

الهوامش

- ١ - زينب الغنم : الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني ، رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة الأزهر - القاهرة - ١٩٨٨ ص ٣٧ .
- ٢ - محمد فريد بك : تاريخ الدولة العلية العثمانية - بيروت ١٩٨٣ . ص ٢٢٣
- ٣ - ليلى الصباغ : الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني ، مؤسسة الرساله - دمشق ١٩٨٩ ص ٨٣ - ٨٤ .
- ٤ - المرجع نفسه : ص ٨٥
- ٥ - المرجع نفسه : ص ٩٢
- ٦ - زينب الغنم : المرجع المذكور ص ٤٠
- ٧ - المرجع نفسه ص ٤١
- ٨ - ليلى عبد اللطيف : الإدارة في مصر في العصر العثماني مطبعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٤٩
- ٩ - عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة اسلامية مقترى عليها - مكتبة الانجلو - القاهرة - ١٩٨٢ ج ٢ ص ٢١
- ١٠ - أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ط ٣ القاهرة ١٩٥٨ ص ٢٨
و عبد الوهاب بكر : الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٩٢
- ١١ - ليلى الصباغ : المرجع المذكور ص ٣٢٠-٣٢٢
و أحمد عزت عبد الكريم ، دراسات النهضة العربية الحديثة ، بيروت ١٩٨٥ . ص ٢١٨-٢١٩ .
- ١٢ - Clement : les francais d.Egypte aux xvII Et xvIII siecles Le caire 1960 pp77.126 , 136
- ١٣ - أحمد عزت عبد الكريم : المرجع المذكور ص ٢٣٥ ،
ونعيم ذكي فهمي : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٢٤ ز
- ١٤ - زينب الغنم : المرجع المذكور ص ٦٥
- Clement : Op. cit p. 89
- ١٥ -
- ١٦ - IBId : P . 90
- ١٧ - زينب الغنم : المرجع المذكور ص ٧٠
و إليهام زهني : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩١ ص ٤١ .
- ١٨ - Clement : Op. cit p. 120-
- ١٩ - Clement : Op. cit pp. 51
- ٢٠ - صلاح أحمد هريدي : الجاليات في مدينة الاسكندرية في لعصر العثماني عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ط ١ القاهرة ٢٠٠٤ . ص ٦٧ .
- ٢١ - زينب الغنم : المرجع المذكور ص ٧٢ - ٧٤
- ٢٢ - المرجع نفسه ص ٧٥
- ٢٣ - Clement : Op. cit pp228
- ٢٤ - زينب الغنم : المرجع المذكور ص ١٨٥

- ٢٥- عبد الحميد سليمان : الخانات في مصر العثمانية ، مؤسسة التميمي للدراسات العثمانية ص ٤
- ٢٦- كارسطن نيبور : رحلة الى مصر من ١٧٦١ - ١٧٦٢ ج ١ ص ٢٤٤.
- ٢٧- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والاخبار ، دار الجيل - بيروت - ب . ت ج ١ ص ٢٣١ ، ٢٣٦.
- ٢٨- المصدر نفسه .
- ٢٩- روبير سولية : مصر : ولع فرنسي ، ترجمة لطيف فرج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ ص ٢٩ .
- ٣٠- المرجع نفسه ص ٢٦
- ٣١- المرجع نفسه ص ٢٩
- ٣٢- Clement : Op. cit pp.196,219-221
- ٣٣- أحمد يوسف : بونابرت في الشرق الاسلامي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ ص ٥٩ .
- ٣٤- جيرار : الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر وصف مصر المجلد الرابع - مكتبة الخانجي ١٩٧٨ ص ٣٤٤ .
- ٣٥- استيف : النظام الاداري في مصر العثمانية ، وصف مصر ، المجلد الخامس - مكتبة الخانجي ١٩٧٩ ص ١٢٦ - ١٤٧ .
- ٣٦- عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية في العصر العثماني ، الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ، ١٩٩٥ ص ٢٨٩ .
- ٣٧- زينب الغنام : المرجع المذكور ص ١٧٤
- ٣٨- Clement : Op. cit pp. 228-229
- ٣٩- زينب الغنام : المرجع المذكور ص ١٧٥
- ٤٠- المرجع نفسه ص ١٧٦
- ٤١- Clement : Op. cit pp. 123,206
- ٤٢- ادوارد دريو : محمد علي ونابليون ، مراسلات قناصل فرنسا في مصر ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٨ ص ١٢٧ ، ١٦٩ .
- ٤٣- المرجع نفسه ص ١٧٥ .
- ٤٤- Coppin (Jeen) : voyage Er.Egypte " des Annee 1938 - 1646" I.F.A.O 1971 P. 18
- ٤٥- جيرار : المصدر المذكور ص ٣٠٤-٣٠٥
- ٤٦- المصدر نفسه ص ٣٠٥
- ٤٧- القرمزية هي حشرة كروية الشكل تعيش جماعات على شجر البلوط وتجمع هذه الحشرات وتقتل وتباع على أنها مادة للصبغة انظر ج. هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ ج ٤ ص ١٠٩
- ٤٨- المصطكي : هو نبات عبارة عن شجيرات تنمو في المناطق المحيطة بالبحر المتوسط ، ويستعمل في صنع العطور وتركيب بعض أنواع الورنيش ، فضلا عن استخدامه كعلاج لبعض الأمراض . انظر هايد ص ١٣٨ .
- ٤٩- جيرار : المرجع المذكور ص ٣٠٥
- ٥٠- زينب الغنام : المرجع المذكور ص ١٠٢
- ٥١- فولني : ثلاث أعوام في مصر وبر الشام من كتاب نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر جمعا محمد أنيس ، ورجب حراز ، مكتبة الانجلوا المصرية ص ٦٠
- ٥٢- زينب الغنام : المرجع المذكور ص ١٠٧
- ٥٣- المرجع نفسه ص ١٠٨
- ٥٤- Coppin : Op cit p.50
- ٥٥- جيرار : المرجع المذكور ص ٣٠٦
- ٥٦- المرجع نفسه ص ٣٠٦
- ٥٧- نفسه ص ٣٠٦
- ٥٨- نفسه ص ٣٠٧
- ٥٩- نفسه ص ٣٠٨
- ٦٠- نفسه ص ٣٠٩
- ٦١- جيرار : المرجع المذكور ص ٣١٠

- ٦٢- سليمان محمد حسين : تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ص ٣٥ .
- ٦٣- زينب الغنم : المرجع المذكور ص ١١٣
- ٦٤- جيران : المرجع المذكور ص ٣١١
- ٦٥- Clement : Op. cit p. 127,251
- ٦٦- زينب الغنم : المرجع المذكور ص ١٢٩
- ٦٧- جيران : المرجع المذكور ص ٣٠٩ - ٣١٤

المصادر والمراجع

أولا : العربية :

- أحمد أحمد الحقة :

تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ط ٣ القاهرة ١٩٥٨ .

- أحمد عزت عبد الكريم :

دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، بيروت ١٩٨٥ .

- أحمد يوسف :

بونابرت في الشرق الإسلامي (القاهرة والمقهور) ترجمة أمل الضبان ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- إدوارد دريو :

محمد علي ونابليون (١٨٠٧ - ١٨١٤) مراسلات قناصل فرنسا في مصر ، ترجمة ناصر أحمد ابراهيم ، المجلس الأعلى للثقافة ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٨ .

- استيف :

وصف مصر ، المجلد الخامس (النظام الإداري في مصر العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

- إلهام ذهني :

مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر . سلسلة مصر النهضة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، لهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩١ .

- ب س جيران :

الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر (المجلد الرابع) وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجي ١٩٧٨ .

- روبير سولية :

مصر : ولع فرنسي ، ترجمة لطيف فرج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ م .

- زينب الغنم :

الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر ابان العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر ١٩٨٨ .

- سليمان محمد حسين :

تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣

- صلاح أحمد هريدي :

الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية . ط ١ القاهرة ٢٠٠٤ .

- عبد الحميد سليمان :

الموانئ المصرية في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .
الخانات في مصر العثمانية ، بحث منشور بمجلة الدراسات العثمانية - مؤسسة التميمي ، تونس

- عبد الرحمن الجبرتي :

عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، دار الجيل ، بيروت ، ب.ت

- عبد العزيز الشناوي :

الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها / مكتبة الانجلو - القاهرة ١٩٨٢ .

- عبد الوهاب بكر :

الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ .

- فولني :

ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام ، ترجمة ادوارد البستاني - من كتاب نصروض ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر ، جمعها وترجمتها محمد فؤاد شكري ، محمد أنيس ، السيد محمد رجب حراز ، مكتبة الانجلو المصرية .

- كارستن نيبور :

رحلة الى مصر " ١٧٦١ - ١٧٦٢ " ترجمة مصطفى ماهر ج ١ ، ب.ت

- ليلى الصباغ :

الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني ، مؤسسة انرساله - دمشق ١٩٨٩ .

- ليلى عبد اللطيف أحمد :

الإدارة في مصر في العصر العثماني ، مطبعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ .

- محمد رفعت رمضان :

على بك الكبير ن دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٥٠ .

- محمد فريد بك :

تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق احسان حقي ، دار النفائس ، بيروت ، ط٢ ١٩٨٣ .

- نعيم ذكر فهمي :

طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٧٦ .

- هـ هايد :

تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، ترجمة أحمد رضا ، عز الدين فودة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ .

ثانيا : الأجنبية :

Clement : les francais d.Egypte aux xvII Et xvIII siecles Le caire 1960

Coppim (Jeen) : voyage Er.Egypte " des Annee 1938 - 1646" I.F.A.O 1971